



## بلجيكا: الغموض والاختلاف

كريس ديشاور

أصبحت بلجيكا دولة فدرالية تدريجياً، بدءاً من السبعينيات من القرن الماضي وحتى بلغت منتهاها في أوائل التسعينيات. حيث كان الدافع إلى الفدرالية هو إدارة التوتر بين المتحدثين باللغة الهولندية في شمال البلاد والمتحدثين باللغة الفرنسية في الجنوب. وأنه لمن المثير أن يظل الشمال والجنوب يحتفظان بوجهات نظر مختلفة تجاه نظامهم الفدرالي. وقد وجد هذا الخلاف طريقه إلى الدستور. كما لا يزال الشمال والجنوب يختلفان على تعريف حقوق اللغة ومجموعات الأقليات، وهو السبب الرئيسي لعدم تعريفهما بوضوح في الدستور. ومن المثير للدهشة، أن الغموض المستمر والخلاف العميق هما المقومات الأساسية للبناء الفدرالي الذي يظل يعمل بفاعلية ودون نزاعات كبرى.

ظهر النظام الفدرالي البلجيكي رسميا في عام ١٩٩٣ بعد إصلاحات صغيرة كثيرة قصد بها تسوية الخلافات اللغوية والإثنية. لذلك فإن واضعي الدستور البلجيكي لم يجدوا ما يلهمهم في النماذج القائمة من الدول الفدرالية. إن الفدرالية البلجيكية لم تكن نتيجة تطبيق مخطط، كما أن أحداً لم يخترع أو يتخيل بلجيكا الجديدة. ولكنها بالأحرى كانت نتيجة سلسلة من التسويات الدقيقة بين وجهتي نظر مختلفتين عن كيفية إصلاح الدولة الوحيدة القديمة.

ومن أكثر ملامح الاتحاد الفدرالي البلجيكي لفتا للنظر هو طبيعته المزدوجة. فبلجيكا هي اتحاد فدرالي لمجتمعات لغوية ومناطق إقليمية. كما أن هذا الاتحاد الفدرالي المزدوج هو نتيجة وجهات النظر المختلفة بين المتحدثين باللغة الهولندية والمتحدثين باللغة الفرنسية عن الشكل المثالي للدولة. وقد أتت أولى طلبات تفويض السلطات من المتحدثين باللغة الهولندية على أساس الدفاع عن لغتهم. فقد كانوا يريدون منح الحكم الذاتي إلى مجتمعي اللغتين الرئيسيتين. كان من الممكن أن تتحد بروكسيل - التي تقع شمال الخط اللغوي الفاصل - مع المتحدثين باللغة الهولندية أو مع المجتمع الفلمنكي أو على الأقل تربطه ارتباطاً وثيقاً. ومن الناحية الأخرى، فقد دافع المتحدثين باللغة الفرنسية (الفرانكوفونيين) عن منح الحكم الذاتي للأقاليم، مما يعني أن تصبح بروكسيل إقليماً في الاتحاد الفدرالي البلجيكي مع تعداد سكانها الذي يبلغ ٨٥٪ من المتحدثين بالفرنسية بدلاً من أن تكون جزءاً من المجتمع الفلمنكي.

وفرت الفدرالية المزدوجة المعقدة مخرجا لهذه الورطة. فقد قامت بلجيكا بإنشاء كل من المجتمعات اللغوية التي اقترحتها المتحدثين باللغة الهولندية والمناطق الإقليمية التي كان يفضلها المتحدثين بالفرنسية (الفرانكوفونيين). والأقاليم الثلاثة هي والونيا Wallonia للمتحدثين بالفرنسية (الفرانكوفونيين) وبروكسيل ثنائية اللغة وفلاندرز للمتحدثين باللغة الهولندية. ويمكن لمجتمع المتحدثين باللغة الهولندية

وهكذا فإن الدستور الفدرالي البلجيكي يقبل ويحدد رؤيتين للدولة ويسمح لهما بالتواجد معاً.

ممارسة سلطتهم في الإقليم الفلمنكي وفي بروكسيل بينما يمكن لمجتمع المتحدثين باللغة الفرنسية ممارسة سلطتهم في إقليم والونيا وفي بروكسيل. بالتأكيد، فإن تلك الترتيبات أكثر تعقيدا من غيرها في الحكومات الفدرالية الأخرى والتي تم تقسيمها ببساطة إلى ولايات فرعية محددة إقليمياً. إلا أن لديها ميزة كبرى وهي تقديم الحل إلى وجهتي نظر

مختلفتين ومتعارضتين إلى حد بعيد، فيما يتعلق بطبيعة الدولة الفعلية. وهكذا فإن الدستور الفدرالي البلجيكي يقبل ويحدد رؤيتين للدولة ويسمح لهما بالتواجد معاً.

إلا أن هذا التواجد لا يكون دون مشاكل، فمدينة بروكسل اليوم تعتبر إقليمًا ولكنه إقليم تحتاج فيه الأقلية التي تتحدث الهولندية إلى حماية. فهم لديهم عدد من المقاعد في البرلمان الإقليمي ونصف وزراء السلطة التنفيذية للإقليم .

إن وجود إقليم فلمنكي في شمال البلاد قد ترك بدوره حوالي ٦٠ ألفاً من المتحدثين بالفرنسية (الفرنكوفونيين) على الجانب الخطأ من الحدود، ولذلك فالفرنكوفونيين الذين يعيشون في فلاندرز يحتاجون للحماية. ومن ثم فإن الحل العملي لهؤلاء المتحدثين باللغة الفرنسية هو إيجاد استثناء للمجتمعات التي يعيشون بها ألا وهو (communes à facilités) حيث يستطيعون استخدام اللغة الفرنسية للتواصل مع السلطة الإقليمية والفدرالية.

ومع ذلك، فقد نشأ خلاف على تعريف وتفسير ومدى حقوق اللغة الفرنسية في الإقليم الفلمنكي. فإن الخدمات المحدودة والمتوافرة باللغة الفرنسية تظهر للعديد من المتحدثين باللغة الهولندية كاستثناء مؤقت لمبدأ الإقليمية وكوسيلة لاحتواء الأقليات اللغوية حتى يتعلموا لغة الإقليم بالقدر الكافي للاتصال بالسلطات العامة. رغم أن حقوق الأقلية في هذه المناطق المحدودة قد تم ترسيخها في الدستور فإن فلاندرز يطلبون بصفة منتظمة إزالتهم وذلك كونهم استثناء للقاعدة التي تعتمد على التقسيم اللغوي للأقاليم. ويجادل المتحدثون باللغة الهولندية أن التنظيم الفدرالي للدولة البلجيكية قد وفر الحل للعلاقة بين المجموعات اللغوية.

إن الرأي بين المتحدثين باللغة الفرنسية (الفرانكوفونيين) عن حقوق اللغة هو بلا جدال مختلف. فهم يعتبرون أن المتحدثين باللغة الفرنسية في فلاندرز أقلية تحتاج إلى نفس الحماية الرسمية التي حصلت عليها الأقلية الضئيلة من المتحدثين باللغة الهولندية في بروكسيل. وهم يرفضون فكرة أن ينظر لحقوق هؤلاء المتحدثين باللغة الفرنسية في فلاندرز على أنها إجراءات انتقالية، بل على العكس فهم يعتبرونها أساسية ويطالبون بالألتفات لتلك الحقوق على عدد قليل من (communes à facilités). وعلى سبيل المثال، فإن المتحدثين بالفرنسية ليس لديهم أي حماية في بعض البلديات التي يكونون فيها أقلية، بما في ذلك الفرانكوفونيون اللذين يعيشون في مدن فلمنكية هامة مثل أنتويرب و غنت Antwerp and Ghent.

إن البلجيكين المتحدثين باللغة الفرنسية (الفرانكوفونيون) يرجعون إلى القانون الدولي – ولاسيما مجلس إطار عمل المؤتمر الأوروبي لحماية الأقليات الوطنية – في طلب حماية أفضل للفرانكوفونيون في فلاندرز. فهم يقومون بتحديد المتحدثون باللغة الفرنسية في فلاندرز على أنهم أقلية تستحق حماية ثقافية مناسبة، في حين

أن المتحدثين باللغة الهولندية يجادلون في أن الحقوق اللغوية يجب أن تعتمد على صلة واضحة بين الإقليم وبين استخدام اللغة. باختصار، لا يوافق المتحدثون باللغة الهولندية على وجوب إعطاء حقوق ثقافية ولغوية واضحة لمجموعات الأقلية التي تعيش في الجزء الخاص بالمتحدثين باللغة الهولندية.

هذا الجدل هو نموذج للمحادثات العامة المستمرة لعقود في بلجيكا. وحتى الثمانينيات من القرن الماضي كانت هذه المنازعات والخلاف الذي تلاها هي التي تسببت في زوال عدد غير قليل من الحكومات البلجيكية. أنها شهادة على أن النموذج الحالي كان قادرا على مقاومة درجة عالية من الاختلاف في الرأي ومن الغموض .